

بغير إذن المرتين ، لم يكن له ذلك ، وإن وصل إليها فوطئها ، فلا شيء عليه ، وإن علقت منه ، ففُضِيَ الدين من ماله وردت إليه ، وكانت أم ولد إذا ولدت .

فصل ٣٣

ذكر الشركة^(١)

(٢٥٤) رُوينا عن جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه (ص) أن رسول الله (صلع) أجاز الشركة في الرباع^(٢) والأرضين . وأشرك رسول الله (صلع) علياً (ع) في هذيبه .

(٢٥٥) وإذا أراد رجلان أن يشتركا في الأموال فأخرج كل واحد منهما مالا مثل مال صاحبه ، دنائير أو دراهم ، ثم خلط ذلك حتى يصير مالا واحدا لا يتميز بعضه من بعض ، على أن يبيعا ويشتريا ماراتيه من أنواع التجارات ، فما كان في ذلك من فضل كان بينهما ، وما كان فيه

(١) حش ٥ - الشركة بكسر الشين ، والشرك في اللغة هو من شركته في الأمر شركا وشركة أى عادته ، وساويته ، وفي الحديث أن معاذاً أجاز الشرك بين أهل اليمن . يعنى في المزاوعة أن يشترك فيها رجلان أو ثلاثة ، فيكونون في ذلك سواء يشتركون ، والشرك في التجارة حل وجوه ، فنه شركة عنان وهو أن يشترك الرجلان في مال معاوم ، فيكون الربح بينهما نصفين ، قال ابن قتيبة : من عنّ يعنى إذا عرض ، كأنه عنّ لها شيء فاشتركا فيه . أى عرض ، قال أبو سعيد السكري : هو مأخوذ من عنان الدابة ؛ لأنه متى شاء أرسله ومتى شاء أخذه . وقال غيره : مأخوذ من عنان ، لأنها سيران على مقدار واحد أحدهما عن يمين العنق والأخرى عن يساره ، أى أنهما يقسمان الربح بينهما نصفين على قدر سيري العنان فيستويان فيه إلخ .

(٢) حش س - الرباع جمع ربع وهو محلة القوم ، وفي الحديث : أرادت عائشة بيع رباعها أى منازلها ، من الضياء .